متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية "رؤية مقترحة"

إعداد

د/ حمود بن الطيار العنزي

جامعة الحدود الشمالية

كلية التربية والآداب

قسم الادارة والتخطيط التربوي

أولاً: الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

تحرص المملكة العربية السعودية على أن تكون ضمن الدول التي تتمتع باقتصاد معرفي لتكون جزءاً حيوياً من الاقتصاد العالمي المتميز بذلك، تحقيقا لرؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠ والتي نصت على ثلاثة محاور هي: "اقتصاد متنوع مزدهر، ومجتمع حيوي قائم على المعرفة، ووطن طموح مع المحافظة على القيم الإسلامية والتراث الثقافي للمملكة".

وقد ازدادت حاجة النظام التعليمي في هذا العصر إلى تحقيق التعاون والشراكة بينه وبين مؤسسات المجتمع وأنظمته المحلية نظرا لما يشهده العصر الحديث من ثورات علمية متلاحقة وتطورات في كثير من المجالات، الأمر الذي انعكس على مؤسسات التعليم التي لم تعد قادرة بمفردها على القيام بأدوارها بمعزل عن المجتمع و مؤسساته وهيئاته و فرض عليها ضرورة ملحة للانفتاح على المجتمع وعزز إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع. كما أن قصور الحكومة في الإنفاق على التعليم بسبب الطلب الاجتماعي المتزايد عليه والارتفاع الملحوظ في تكلفة طالب اليوم عن تكلفه إعداده بالأمس (غنيمة، ٢٠٠٢، ٢٣)

وأكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ على أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خيارًا استراتيجيًا، وطلبًا ضروريًا في عصرنا الراهن (برنامج الأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، ص٦)، حيث أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات المشاركة، فضلاً عن تحقيق درجة عالية من رضا المواطنين عن مجتمعاتهم (Reid 2 ،2002 ،Norman)؛ باعتبارها أداة لتحقيق مخرجات أفضل، بما تسهم به من تعزيز لقدرات الأفراد لتحسين حياتهم وإحداث التغيير الاجتماعي(Makuwira, 2004, 114)

كما أكدت دراسة درادكة ومعايعة (٢٠١٤م) على أهمية تحقيق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة للطرفين، لتبقى الجامعة قادرة على تحقيق اهدافها.(ص ١٠٤)

كما أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ على أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خيارًا استراتيجيًا، وطلبًا ضروريًا في عصرنا الراهن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٦)، حيث أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات المشاركة المجتمعية في التعليم تستطيع أن توفر موارد مالية إضافية للتعليم أكثر من المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات المشاركة، فضلاً عن تحقيق درجة عالية من رضا المواطنين عن مجتمعاتهم (Reid. 2000, 2)؛ باعتبارها أداة لتحقيق مخرجات أفضل، بما تسهم به من تعزيز لقدرات الأفراد لتحسين حياتهم وإحداث التغيير الاجتماعي.

(Makuwira ، 2004 ، 114)

وفي نفس السياق أكدت دراسة الأحمد (١٤٣٧هـ، ٤٨٤) ضرورة التغلب على معوقات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج بالمملكة العربية السعودية، وتوفير متطلبات تفعيل تلك الشراكة بنشر الوعي بثقافة الشراكة ودورها في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء قنوات اتصال بين أطراف الشراكة، ودعم الأفكار والمبتكرات والاختراعات بتحويلها إلى منتجات

قابلة للتسويق، وتوفير آليات لتسويق الأنشطة والمنتجات الجامعية من بحوث وتدريب واستشارات.

كما أن فكر الشراكة المجتمعية يتناغم مع فكر مؤسسي النظريات التربوية الذين آمنوا بالديمقراطية في التربية، ويعتبر تقدم الطالب وإطلاق طاقاته وقدراته الإنسانية والإبداعية، وتنمية قيم الانتماء والمواطنة رهنا بالقدرة على تحقيق تفاعل أصيل مستمر بين أطرف مثلث: المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي (زعلوك، ٢٠٠٣، ٣١).

مشكلة الدراسة:

وعلى الرغم من الدور الذي تقوم به الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في مجتمعاتها إلا أنه من الملاحظ أن هناك فجوة في عملية نقل المعرفة من الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى قطاعات الأعمال الإنتاجية والخدمية، بسبب ضعف البيئة التمكينية التي تربط نتائج البحث العلمي بخطط التنمية أو غيابها.(الشتوي، ٢٠٠٥، ١٧٧).

نظراً لأهمية تطوير الشراكة بين التعليم الجامعي الحكومي في المملكة العربية السعودية والقطاع الخاص، ولما تحققه تلك الشراكة من نجاحات وجدوى اقتصادية ثابتة في تجارب تطوير الدول المتقدمة لأنظمتها التعليمية، وللدور الرئيس للجامعات في الوفاء بمتطلبات اقتصاد المعرفة وخدمة المجتمع. تأتي هذه الدراسة والتي يمكن تحديدها بالسؤال التالي:

ما متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟"

أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال الاستقلالية؟

السؤال الثاني: ما درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال التدفق غير الخطي للمعرفة؟

السؤال الثالث: ما درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال التأهيل لسوق العمل؟

السؤال الرابع: ما درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال التعليم الإلكتروني؟

السؤال الخامس: ما درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجال التنافسية؟

أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة في تحديد:

درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في مجالاتها المختلفة.

أهمية الدراسة:

إثراء الجانب النظري في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

- تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تضطلع به الجامعات بمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع السعودي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن توجه نظم التعليم الجامعي في العديد من دول العالم المتقدم على إقامة علاقات الشراكة مع القطاع الخاص ساهم في إحداث تطوير في أدوار وأنشطة جامعات تلك الدول.
- يمكن أن تفيد مسئولي ومطوري التعليم بالجامعات في إمدادهم برؤية مقترحة حول الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.
- يمكن أن تفتح المجال أمام الباحثين لدراسات أخرى مرتبطة بالمجال.

حدود الدراسة:

١- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تحديد متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والقطاع الخاص، وتشمل المحاور الخمسة التالية: (استقلالية الجامعات- التدفق غير الخطي للمعرفة– التأهيل لسوق العمل- التعليم الإلكتروني– الميزة التنافسية).

٢- الحدود المكانية: طبقت الدراسة على ثلاث جامعات حكومية سعودية وهي جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وعلى ثلاث غرف تجارية هي الغرف التجارية في كل من الرياض وجدة والدمام.

٣- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي١٤٣٨هـ.

مصطلحات الدراسة:

١- الشراكة Partnership: نوعا من الارتباط الذي يعبر عن التعاون بين طرفين، ويركز فيها إما على قضايا مستقبلية يتوقع منها فائدة لطرفي العلاقة أو على قضايا آنية وملحة، تتم بغرض حل مشكلات معينة، تستغرق دورات زمنية محدودة لتلبية حاجات آنية معينة.(هاشم، ٢٠٠٥م، ص١٨٩)

وإجرائياً: يمكن تعريفها على أنها: تضافر جهود الجامعات مع جهود وموارد مؤسسات القطاع الخاص بما يؤدي إلى الوفاء بمتطلبات الطرفين وبحيث يتم تبادل هذه الجهود، والموارد من خلال آليات يتفق عليها الطرفين، يتميز فيها العمل بالالتزام وتبادل المعرفة، والموارد والقدرات لتوليد أفضل أداء بصورة تثمر في تحقيق في تحقيق أهداف الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، فيما يتعلق باستقلالية الجامعات- التدفق غير الخطي للمعرفة– التأهيل لسوق العمل- التعليم الإلكتروني– الميزة التنافسية

٢- القطاع الخاص: والمقصود فيه في هذه الدراسة ممثلي المؤسسات الصناعية والتجارية، والخدمية والاستشارية في المجتمع السعودي. والتي لديها القدرة على تطبيق المعارف الجديدة.

ثانياً: الإطار النظري:

أ- المفهوم العام للشراكة وخصائصها:

طبقاً للموسوعة البريطانية فإن الصياغة اللغوية للكلمة باللغة الانجليزية partner وهي: تعني باللغة العربية شركة أو شراكة، وهذا المصطلح يعني: اتفاق بين شخصين أو أكثر بأن يسهم كل منهما في إدارة مشروع، وأن يشتركوا في كل من المكسب والخسارة. كما انه ووفقاً للموسوعة الأمريكية فإن مصطلح الشراكة partnership يعني: اتحاد شخصين أو أكثر من أجل تنفيذ عمل ربحي، وهي أيضاً نتاج اتفاقية تعاقدية بين الشركاء.(صالح، ٢٠٠٦م، ٨٦)

كما أن الشراكة تعني قيمة تبادل المنافع مع المجتمع المحيط، وتتشكل حينما يتفق اثنان من الأشخاص أو المنظمات على مواصلة عمل سوياً، وإيجاد هذا النوع من الشراكة ربما يصاغ بواسطة اتفاق رسمي أو اتفاق شفوي وبهذا تعتبر الشراكة تجمعاً لمجموعة من القدرات والموارد لاثنين أو أكثر من الشركاء وتقتضي هذه الشراكة المشاركة في مسؤولية العمل وأخطاره. (هاشم، ٢٠٠٥م، ص١٨٩).

وأشارت قنديل (قنديل، ٢٠٠٥، ٦٧) على قيمة الشراكة Partnershipعلى أنها فكرة برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. ويشير مفهوم الشراكة إلى "علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتستند على اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يستند على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف.

وقد عرف سليم (٢٠٠٦، ٦٣) مفهوم الشراكة partnership على أنها أكثر من عقد بين أثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، تعني تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والقطاع الخيري على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة من خلال اتصال فعال (Effective communication) للوصول إلى اتفاق مع تعاون (cooperation) للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكان هذا الأمر ملزما بعقد (مشاركة رسمية)، أو تعاون ملزم بقيم شراكة غير رسمية، وتأتي المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق (coordination) وصولاً إلى المشاركة الفعالةEffective Participation في التنفيذ الفعلي في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة.

ويميز البعض بين مفهومي المشاركة Participation والشراكة Partnership على أساس أن الشراكة هي حالة أن يكون الفرد شريكًا أو ضمن مجموعة من الأشخاص يشتركون في الاهتمامات أو الملكية. وهي تعني في القانون الارتباط أو الاتحاد بين شخصين أو أكثر لتنفيذ مشروع أو عمل، حيث يشتركون في الأموال والعمل والمهارات والنتائج أو أي منهم، وعليهم أن يشتركوا في الفائدة التي تعود من وراء هذا الارتباط ويتحملوا الخسائر. فالشراكة هي إجراء تطوعي بين طرفين أو أكثر يتفقون على العمل معًا، وتقاسم السلطة والمسئولية واستثمار الموارد والخسائر والمكاسب؛ من أجل تحقيق هدف مشترك أو أهداف تكاملية.

(Kennedy ، et al ،2000 ، 7)

وترتبط المشاركة المجتمعية في التعليم بتطور مفهوم التنمية التي ظهرت أولى مبادراته مع نهاية الأربعينيات، وازدادت في الستينيات، وصاحبتها عمليات التنمية الاجتماعية الساعية إلى مشاركة المجتمع المحلى بجهوده لتنمية المجتمع، وذلك من خلال بناء منظمات مجتمعية يتمكن من خلالها الأفراد من المشاركة في خدمة المجتمع (UMDP, 2005).

ويشير الحارثي. (٢٠٠٥) إلى أن المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية تعني المشاركة الفعلية من المعلمين، وأفراد المجتمع المحلي، في تصميم الأنشطة التربوية، وتحديد محتوى المناهج، وتطوير الطرق والوسائل التعليمية الملائمة لقدرات وأنماط تعليم الطلبة، وكذلك مراقبة نوعية المدرسة وتقويمها من حيث؛ فتح أبوابها أمام الآباء والمجتمع المحلي، ومدى كفاية التسهيلات والخدمات التعليمية المقدمة، وملاحظة وتقويم سلوك الطلبة والمعلمين، وكذلك تقدير حاجات المعلمين التدريسية وتأهيلهم وتدريبهم.

والشراكة أبعد من أن تكون مجرد العمل الجماعي أو المشاركة فهي تتضمن روابط قوية بين الأطراف تصل إلى درجة التحالف فيما بينهما، ويتميز هذا التشارك بخصائص أساسية هي:

١- وجود علاقة تعاونية تتسم بالالتزام بين طرفين على الأقل.
٢- توحيد لمميزات كل طرف بمعنى استفادة كل طرف من مميزات الطرف الآخر.
٣- وجود هدف مشترك بين الأطراف.
٤- الإيمان بقية العمل الجماعي وتفوقه على العمل الفردي.

(Dahllof. 1991, p76)

ب- الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تقوم الجامعات المتفاعلة مع مجتمعها بدور مهم في تحقيق التنمية، حيث تعد العلاقة بين الجامعات والتنمية علاقة تبادلية، فالجامعات كما أنها مجالاً للتنمية فهي في ذات الوقت آلية في تحقيقها، فكلما كانت الجامعة أكثر تلاحماً وتشاركاً مع مؤسسات المجتمع كلما كانت أكثر قدرة على المساهمة في تنميتها، وكان المجتمع بما يشمله من مؤسسات أكثر قدرة على تطوير هذه الجامعات بكفاءة وفعالية.

وتعد الجامعات اليوم في الدول المتقدمة إحدى أهم الوسائل التي يتم من خلالها تطوير القطاع الخاص، والذي يقوم بدور بالغ الأهمية في تحقيق مطالب هذه الجامعات وتطويرها بما يحقق التنمية المرجوة، وذلك من خلال تشارك الطرفين معاً. فقد نتج عن تشارك الجامعات مع مؤسسات القطاع الخاص في العديد من دول العالم المتقدم إحداث تطوير في أدوارها وأنشطتها، وإحداث أيضاً تطوير اقتصادي واجتماعي بالمجتمع وهما أساس عملية التنمية، لذا أصبح الأخذ بهذا الاتجاه محل تأييد اللوائح المنظمة للسياسة التعليمية في هذه الدول (محمود:٢٠٠٣: ص١٦٩)

وتقدم لنا خبرات الدول المتقدمة العديد من أشكال وآليات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال قامت الجامعات الصينية بإنشاء متنزهات العلوم (Science Parks) وهي إحدى وسائل نقل التكنولوجيا بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج وفي الوقت ذاته آلية من آليات الشراكة، حيث تعمل هذه المتنزهات كآلية للتطبيق السريع للعمل العلمي، والتقني في الصناعة، فالجامعات الصينية لها دور فعال في الارتقاء بمستوى الصناعات التكنولوجية والعلمية لتحسين كفاءة العاملين بتلك المشاريع من خلال هذه المتنزهات

(Min ،1993 ،p121)

كما قامت الجامعات في المملكة المتحدة بإنشاء متنزهات العلوم، فعلى سبيل المثال قامت جامعة وارويك Warwick University بإنشاء متنزه العلوم وارويك Warwick Science Parks والذي يعمل على جذب المشروعات والشركات الجديدة القائمة على التكنولوجيا لمنطقة الجامعة مما جعل هذه الجامعات لها علاقة تشاركية مع أكثر من ٨٠٠ شركة شاملة أكبر (١٠)شركات في المنطقة، مما يعكس قدرتها على المساهمة في الارتقاء بالمجتمع المحيط بها وفي ذات الوقت يحقق عائد اقتصادي كبير.

كما يعد التعليم العالي التعاوني Cooperation Higher Education أحد آليات الشراكة المهمة ويوضح ذلك تقرير ديرينج في المملكة المتحدة عام (١٩٩٧م) Dreaming Report وتقرير غرب استراليا عام (١٩٩٨م)إلي أهمية إقامة شراكات بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بالتصميم وتقديم البرامج التعاونية للمقررات، وكذلك الحاجة إلى شراكات مالية، وقد أوصى تقرير فرير Fryer بالمملكة المتحدة عام (١٩٩٧م) (The Fryer Report) بضرورة أن تكون هناك جامعة تخدم الصناعة. أيضا تشكل مؤسسات القطاع الخاص رافداً مهماً من روافد دعم البحث والتطوير في الدول المتقدمة، حيث تمثل مصدراً هاماً من مصادر دعم وتمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة.

(Dahllof ،1991 ،p75)

ج- أهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص:

أصبحت الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج مطلباً حيوياً في ظل العولمة الاقتصادية وهذا التكامل والتشارك أصبح واقع في الدول الصناعية، حيث أوضح ذلك Peter Druker بقولة بأن العوامل القديمة المستخدمة في الإنتاج، مثل الموارد الطبيعية ورأس المال والجهد البشري، طغى عليها المعرفة كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي للقرن العشرين فمؤسسات الانتاج تعتمد في هذا القرن على شراكات مؤسسات التعليم العالي، مما يؤدي إلى فوائد عظيمة لكلا الطرفين ينتج عن هذا التكامل توليد معرفة فعالة تستخدم لصالح الإنتاج وقد تم تعريف هذا الشكل من الشراكة على أنه: الطريق الرئيس للإحياء الاقتصادي.

(Mitra ،1997،p60)

وتتلخص الفوائد التي ستترتب على تنفيذ الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في:

١- أن الشراكة تعمل على تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة أو ما يسمى بالجامعة الاستثمارية Entrepreneurial University ويرتبط بها استقطاب أساليب جديدة من التمويل.
٢- تساهم الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص في سرعة عملية التطوير التكنولوجي الذي ينتج عنه سرعة في التطوير الاقتصادي. (Davies, 1997, p438)

د- دوافع الشراكة بين الأسرة والمدرسة:

تعددت دوافع الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بصفة عامة، حيث يرى البعض أنها تنقسم إلى دوافع ذاتية ودوافع بيئية (قاسم، ١٩٩٨، ٣٨٢).

أولاً: الدوافع الذاتية:

وهي إقدام الشخص على الشراكة نتيجة طموحات وأهداف شخصية وتتمثل في الآتي:

١- الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، كإحساس الفرد بأنه مسئول تجاه الله والجماعة والمجتمع.

٢- التنشئة الاجتماعية السليمة كغرس قيم التعاون والمشاركة في الفرد منذ طفولته تجعل عنده الرغبة في التعاون.

٣- الرغبة في العمل من أجل إشباع وقت الفراغ.

ثانياً: الدوافع البيئية:

قد تكون هناك عوامل بيئية تدفع للشراكة أو تعوقها ويمكن تقسيمها إلى:

١. الاعتبار المكاني: وهو شعور الفرد بالانتساب لبيئته والتي يزيد ولاؤه لها كلما طالت إقامته بها.

٢. الاعتبار الزماني: وهو الفترة الزمنية التي يستطيع فيها المواطنون أن يقوموا بالعمل.

٣. فقد يكون الوقت غير مناسب للشراكة كدعوة الشباب للعمل أثناء فترة التعلم.

٤. الاعتبار الخاص بالتجانس: وهو يعني وجود تقارب بين الأعضاء في المستوى العلمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني.

٥. الاعتبار الخاص بالثقافة والتعليم: فانتشار الثقافة والتعليم يجعل هناك وعي ومعرفة بالمشكلات مما يساعد على الشراكة.

٦. الاعتبار الخاص بالظروف الاقتصادية: فكلما زادت درجة النمو والتقدم الاقتصادي كانت هناك فرص أكثر لمزيد من الشراكة.

٧. الاعتبارات الخاصة بالظروف السياسية: فالحكم الديمقراطي يسمح بالحوار وتعدد وجهات النظر ويؤدي للمزيد من الشراكة وذلك بخلاف الحكم الديكتاتوري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن يصعب فصل تلك الدوافع السابقة ولكن يمكن القول بأن تلك الدوافع مجتمعة تدفع الفرد إلى الشراكة، كما أنها ليست هي التي تؤدي فقط إلى الشراكة بل أن هناك ثمة دوافع أخرى قد ترتبط بالأفراد الذين يقومون بعملية الشراكة.

هـ- بعض آليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص:

إن تحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص وتحويله إلى واقع يتم من خلال آليات الشراكة التي نستطيع من خلالها أن نحقق ما اصطلح على تسميته بالجامعة الاستثمارية. فهناك ثلاثة من العوامل والقوى تثمر مجتمعة في إحداث إصلاحات وتطوير التعليم العالي ونتائجه بصورة فعالة مما ينعكس على تطوير المجتمع، وهذه العوامل هي:

١- قوانين الدولة، والحوافز المادية.
٢- الشراكة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والتنافس بين ممولي التعليم العالي.

٣- المتغيرات العالمية المعاصرة مثل ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.(البنك الدولي للتعمير والتنمية، ٢٠٠٣، ص ص٨٦-٨٧)

فالشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعمل على تطوير التعليم الجامعي بكل أنشطته حيث تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

١- نقل أكثر فاعلية للتكنولوجيا بين القطاعات الأكاديمية والصناعية.
٢- دعم مؤسسات القطاع الخاص لنتائج الأبحاث الأساسية.
٣- تحسين مخرجات المهارات الفنية لدى الطلاب والعاملين.

(Mitra ،1997 ،p68)

لذلك أخذت آليات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ثلاثة أشكال رئيسة هي:

١- الآلية الأولى (نقل التكنولوجيا): وفيها يتم نقل المعرفة التكنولوجية من الجامعات إلى التنظيمات الخارجية، وبشكل خاص مؤسسات القطاع الخاص.

مفهوم نقل التكنولوجيا ووحداته: يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها: المعلومات التي يتم استخدامها من أجل تنفيذ بعض المهام، بينما يُعرف نقل المعلومات على أنها: تطبيق المعلومات المتاحة لتحويلها إلى منتجات يمكن استخدامها، والمعلومات التي تم نقلها عبارة عن نتائج تم الحصول عليها من إجراء البحوث من أجل تطبيقها على تطوير، وتسويق المنتجات الجديدة أو المحسنة التي يتم إنتاجها من قِبل الشركات الصناعية. ويعرف سيجلتر Slaughter نقل التكنولوجيا بأنها: العملية التي يتم من خلالها تحويل معارف الجامعة إلى منتجات قابلة للتسويق حيث تعتبر هذه المهمة، والتي تظهر الحاجة إليها في جميع المجتمعات مصدر أساسي للتطوير الاقتصادي.(صالح، ٢٠٠٦م، ص ٩٩).

فنقل التكنولوجيا هو المصطلح المستخدم عادة لوصف التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة، ويعرف بأنه الإمداد بالمعارف الفنية أو المعارف الكيفية لشركات والمشروعات الصناعية وذلك بواسطة مؤسسات التعليم العالي.

ولتحقيق أنشطة نقل التكنولوجيا كان لا بد من وجود وحدات لتسهيل هذا النقل حيث تعتبر هذه الوحدات هي الجسر الرابط أو حلقة الوصل بين الجامعة، ومؤسسات القطاع الخاص.

٢-الآلية الثانية: (برامج التعليم العالي التعاوني Cooperative Education Higher program):

هذه الآلية تهدف إلى تطبيق برامج التعليم المشترك، وبرامج التعليم العالي التعاوني وهي إحدى الصيغ التي تربط الدراسة النظرية بالممارسة العملية، وتعمل على إدماج الخبرة العملية الإنتاجية داخل برنامج الدراسة الأكاديمية للطلاب، والطلاب الذين يتعلمون باستخدام هذه البرامج يقومون بإحداث تبادل بين فترات الدراسة والعمل، حيث يتم إشراك الطلاب في عمل إنتاجي، ويشرف على أدائهم وتقييمهم كل من الجامعة، والجهة صاحبة العمل، وتتضمن هذه الخطة التعليمية علاقة شراكة بين المؤسسة التعليمية وصاحب العمل.

ومصطلح برامج التعليم المشترك Sandwich Courses مطبقة في النظام الإنجليزي، ويقابلها في النظام الأمريكي والكندي مصطلح التعليم التعاوني Cooperative Education فالتعليم التعاوني وبرامج التعليم المشترك عبارة عن: استراتيجية للتعليم التطبيقي تحدث تكامل

بين الخبرة الأكاديمية في الكلية وخبرات التعلم في مكان العمل ويتطلب ذلك بناء برامج متطورة بواسطة المؤسسات التعليمية ومؤسسات العمل بحيث تعمل هذه البرامج تحقيق أهداف معينة من خلال برنامج التعليم التعاوني أو التعليم المشترك الذي يعتبر برنامج متكامل لتعليم الطلاب.

(Kanpper ،2000 ،p100)

هذه الآلية تعمل على تغيير طبيعة وأساليب التدريس في التعليم العالي والهدف هنا أن تصبح مؤسسات التعليم العالي أكثر إحساساً باحتياجات سوق العمل وأكثر ملاءمة لمتطلباته.

٣- الآلية الثالثة (تمويل البحث العلمي من خلال مؤسسات القطاع الخاص):

تهدف هذه الآلية إلى إيجاد شراكات لتمويل الجامعات من خلال مؤسسات القطاع الخاص فيما يتعلق بالبحث العلمي. والبحث العلمي في الوطن العربي(والمملكة العربية السعودية ليست استثناء من ذلك) يعاني من ضعف القدرة على استقطاب مؤسسات القطاع الخاص، وهذه السمة راجعة إلى تواضع الدور الذي يقوم به البحث العلمي في الوطن العربي، مما أدي إلى عدم الثقة فيه، وفي نتائجه وإلى عزوف المجتمع العربي عن الاستفادة منه.

فهناك فجوة كبيرة لا يمكن تجاهلها بين مؤسسات البحث العلمي وبين تنظيمات المجتمع العربي، فالبحث العلمي العربي يسير بمفرده، فالحكومة لا تمنحه سوى أقل القليل في معظم البلاد العربية، ومؤسساته الإنتاجية لا تثق به و لا تساهم في تمويله، إما لعدم الثقة فيه أو لأنه جاهل بالإمكانات والأدوار الرائدة التي يمكن أن يقوم بها من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي، وعموماً فإننا في الوطن العربي لا نجد إسهاماً حقيقياً من جانب المجتمع في تمويل التعليم العالي بصفة عامة أو تمويل البحث العلمي بصفة خاصة. (زاهر، ١٩٩٨م، ١٩)

ونستخلص مما سبق أن آليات الشراكة لها دور أساسي في إحداث التطور ودعم القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع الخاص والجامعات فعن طريق هذه الآليات يتكون لدينا الخريج المؤهل والمدرب ويتوفر لدينا التمويل الكافي لإجراء البحوث والتطوير والذي يتحول إلى منتجات صناعية من خلال وحدات نقل التكنولوجيا والتي تؤدي بدورها إلى التطوير التكنولوجي، وينعكس ذلك التطوير على التنمية الاقتصادية.

المؤسسة التعليمة، المتعلم، القطاع الخاص) وضع الحر (٢٠٠٠) تصوراً لهذه الشراكة حتى يتحقق الهدف المرجو منها، يقوم على العناصر التالية (الحر، ٢٠٠١، ١٠٩):

١. وجود عقد اجتماعي واضح بين القطاع الخاص والمؤسسة التعليمية يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف.
٢. وجود برنامج تفاعلي مستمر يسهم فيه القطاع الخاص بشكل إيجابي في تدريب طلاب الجامعة.
٣. النظر إلى القطاع الخاص كشريك وليس كمستفيد أو زبون.
٤. ضرورة وجود برامج توعية مستمرة للمنتمين للقطاع الخاص والجامعة تهدف لتوثيق العلاقة بينهما وتطويرها.
٥. ضرورة وجود فريق عمل أو لجنة مشتركة بين القطاع الخاص والجامعة.

و- مقومات الشراكة الناجحة (إبراهيم، ٢٠١٠، ١١)

للشراكة الناجحة سمات ومقومات منها:

التميز الفردي: Individual Excellence

١- لدى كل الشركاء شيء ذا قيمة يمكن إضافته للشراكة
٢- دوافع الشركاء إيجابية وليست سلبية

الأهمية: Importance

١- هدف كل الشركاء هو نجاح العمل.
٢- لدى الشركاء أهداف بعيدة المدى تلعب الشراكة دوراً محورياً في تحقيقها.

الاعتماد المتبادل: Interdependence

١- لدى الشركاء مقومات ومهارات تكامل بعضها البعض.
٢- لا يمكن لأحد الشركاء أن ينجز بمفرده ما قد ينجزه الشركاء.

الاستثمار: Investment

١- يعلن الشركاء عن أدوارهم في الشراكة وأدوار الآخرين.
٢- يظهروا التزاماً طويل المدى من خلال تقديم الموارد المختلفة لإنجاح هذه الشراكة.

المعلومات: Information

١- الاتصالات جيدة ومفتوحة لدرجة معقولة.
٢- يتبادل الشركاء المعلومات الضرورية لإنجاح الشراكة.

التكامل: Integration

١- يتوصل الشركاء إلى آليات العمل فيما بينهم.
٢- يبنون روابط كثيرة بين العديد من الأفراد في كثير من المستويات التنظيمية.
٣- يصبح الشركاء معلمين ومتعلمين.

المؤسساتية: Institutionalization

١- يكون للشراكة شكل رسمي ومسئوليات وعمليات اتخاذ قرار واضحة.
٢- يمتد هذا الإطار خارج حدود الأفراد الذين قاموا بصياغته.
٣- لا يمكن نقض هذا الإطار بسهولة.

النزاهة: Integrity

١- يتعامل الأفراد مع بعضهم البعض بنزاهة تساعد على بناء الثقة.
٢- لا يسيئوا استخدام المعلومات التي حصلوا عليها
٣- يتعاملون مع بعضهم باحترام

ثالثاً: الدراسات السابقة:

هناك بحوث ودراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة الحالية، من ضمنها ما يلي:

١. دراسة بكري وآخرون (٢٠١٧م) هدف الدراسة هو تحديد وسائل تفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي في الجامعات نحو الشراكة في تحقيق الرؤية ٢٠٣٠، وتحديد المبادئ والأسس اللازمة لذلك، وتحديد المنطلقات التي يجب أن تهتم بها الجامعات السعودية من أجل الشراكة المأمولة. وتوصلت الدراسة إلى أن المبادئ والأسس التي يجب على الجامعات الارتكاز عليها لتفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي نحو الشراكة في تحقيق الرؤية ٢٠٣٠ تتمثل بامتلاك المعرفة، وتحقيق التنمية الشاملة، وتفعيل دور الجامعات في دعم الابتكار التقني والاجتماعي لتحقيق الرؤية ٢٠٣٠، واقترحت الدراسة ستة منطلقات للتنفيذ من قبل الجامعات هي: تفعيل عقلية الابتكار، وتعزيز التعليم التنفيذي والابتكار في التعليم، وتكامل البحث العلمي، وتطوير حوكمة الجامعات، والاهتمام بالأولويات، إلى جانب إيجاد بيئة ممكنة تتفاعل فيها الجامعات السعودية مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

٢. دراسة السيد (٢٠١٧م) هدفت الدراسة إلى تحديد آليات تعزيز دور الجامعات في زيادة تنافسيه قطاع الصناعة بالمملكة، وتحديد آليات تحسين الروابط بين الحكومة والجامعات البحثية والشركات من أجل تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية في قطاع الصناعة.وقد توصلت الدراسة إلى عدة آليات من شأنها تعزيز دور الجامعات في زيادة تنافسيه قطاع الصناعة بالمملكة من أبرزها ما يلي:

- تأسيس هيئة حكومية تختص بدور الوساطة بين الجامعات والقطاع الخاص.
- العمل على إنشاء شبكة معلومات لتوفير المعلومات في شتى المجالات الصناعية.
- سن قوانين تسمح للمؤسسات الاقتصادية المشاركة في إدارة البحث العلمي.

٣. دراسة الأحمد (١٤٣٧هـ) هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل تلك الشراكة بالمملكة العربية السعودية، وتحديد الخيارات الأكثر ملائمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء: الفلسفة، الأهداف، التأسيس والإنشاء، البرامج الدراسية، سياسة القبول، البنية التنظيمية، مصادر التمويل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والوصفي المسحي، وكان أهم نتائجها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات المختلفة مما يعظم الفائدة لأطراف الشراكة.

٤. دراسة القرشي(٢٠١١): هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتوفير فرص التنمية المهنية المطلوبة لمعلمي المدارس الثانوية الحكومية، ورفع المستوى التحصيلى لطلاب المدارس الثانوية الحكومية وربط خريجي المدارس الثانوية بسوق العمل. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية مطلوبة بدرجة عالية، وبمتوسط حسابي يتراوح ما بين (٣,٨٥ – ٣,٥٦). وأوصت الدراسة بضرورة العمل على فتح قنوات الاتصال مع المجتمع المحيط من خلال التواصل مع جميع مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة

والاستفادة منها بما يخدم الإدارة في المدارس الثانوية، ودعوة مؤسسات المجتمع لتوصيل الأنشطة والمناسبات المدرسية، ودعوة المدارس الثانوية للمجتمع المحيط للعمل على تنظيم برامج تعليمية للطلاب خارج إطار المدرسة مثل عقد دورات للطلاب في مجال اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي؛ لرفع تحصيلهم الدراسي.

٥. دراسة عابدين ويوسف (٢٠١١): هدفت الدراسة للحصول على معطيات علمية حول العلاقة التشاركية بين المدرسة ومجتمعها المحلي، وتشخيص الواقع ومعوقات تلك العلاقة التشاركية، وتحديد مجالات التطوير والتغيير التربوي المستقبلية لها من خلال استقراء آراء مديري المدارس الفلسطينية لواقع مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية وللمشاركة المأمولة ومعوقات المشاركة المقترحة. ووظفت الدراسة المنهج الوصفي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تقديرات المديرين للمشاركة الفعلية لمؤسسات المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية كانت بدرجة متوسطة، كما أشارت النتائج أن تقديرات المديرين للمشاركة المأمولة لمؤسسات المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية كانت بدرجة مرتفعة، كما لا توجد فروق في استجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الجنس.

٦. - دارسة ميشو ناجاي (Michio Nagai: 1995): عرضت هذه الدراسة لبعض ملامح التحول في الجامعات اليابانية في المجالات المختلفة لتلاءم متغيرات القرن الحادي والعشرين، والتي تمثلت بالعولمة وثورة الاتصالات والمعلومات والتنافسية العالمية في مجال الاقتصاد المعرفي، كما استعرضت دور الجامعات في التنمية المستقلة للمجتمع الياباني بشكل عام والمجتمع المحلي بشكل خاص، وأهم السمات التي جعلت التعليم العالي في اليابان نموذجاً متميزاً عالمياً تسعى الدول الأخرى للاستفادة منه. وتصف الدراسة ما حدث من تطويرات هيكلية في الجامعات اليابانية بفعل تحالفاتها مع كثير من الشركات الكبرى في اليابان والمتميزة بجودة منتجاتها على مستوى العالم، مما جعلها قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع الياباني. كما ترى الدراسة أن ما يميز الجامعات اليابانية أنها توازن في أدوارها بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في تنمية المجتمع.

٧. دراسة سيجل وآخرون (Siegel and al, 2004): استندت هذه الدراسة إلى (٥٥) مقابلة مع أصحاب العلاقة في نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى الصناعة في الولايات المتحدة وتوصلت إلى أن العوائق التي تقف أمام هذه العلاقة تتمثل في اختلاف الثقافة و ضعف تبادل المعلومات، وضعف المهارات الإدارية والسلوكية التي تسهل عملية التعاون في المكاتب المتقابلة، وضعف العوائد واقترح نموذجاً تنظيمياً وإدارياً مؤلفاً من ستة متغيرات (الاكتشاف العلمي، والإعلان عنه، وتقييم الجدوى، والحصول على البراءة، وتسويق الاختراع، والمفاوضات) وعشر آليات لتشغيل النموذج يمكن دمجها في سبع هي:

- وضع نظم فعالة للمكافآت الجامعية لأنه سيزيد من حجم إنتاج المعرفة.
- تخصيص موارد أكثر لمكاتب نقل المعرفة لأنه سيزيد من فرص نقل المعرفة إلى قطاع الأعمال.
- زيادة الوعي في طبيعة الثقافة الجامعية (السمعة والشهرة أولاً، الموارد الاقتصادية ثانياً) لأنه سيعزز إنتاجية الباحثين.
- تعزيز مهارات التسويق والتفاوض، لأنه سيزيد من فرص التعاقد.
- تصميم سياسات جامعية مرنة، لأنها ستزيد من إنتاج المعرفة وتسويقها للشركات.

- زيادة المرونة في عمليات التعاقد، لأنها ستزيد من حجم تمويل البحوث.
- تفعيل عمليات التسويق الرسمي (عبر الجامعة)، وتسهيل التسويق غير الرسمي(عبر الباحثين أنفسهم)، لأنه سيزيد من فرص نقل المعرفة.

٨. دراسة كارلوس (Carlos. T, 1996): تناولت هذه الدراسة بالمناقشة تصور اليونسكو المستقبلي للجامعة، وتتحدد ملامحها في عدة توجهات استراتيجية من أهمها، أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها وذلك من أجل المساهمة في تنمية تلك المجتمعات، وتسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات نحو قضايا المجتمع واحتياجاته، ولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه كافة مؤسسات المجتمع، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها. كما بينت الدراسة أن هناك فوائد للشركات من التفاعل مع الجامعات من أهمها، تعزيز قدرتها الاستيعابية على التعلم في مجال البحث والتطوير، وفي مجال رفع قدرتها على استغلال مواردها، وأن وجود مركز للبحث والتطوير في الشركة وقربها الجغرافي من الجامعة، وجودة البحوث الجامعية لها تأثير في الفوائد المحققة من التفاعل مع الجامعات.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من الجانب النظري والميداني بالوقت ذاته وهو ما يتوافق مع هذه الدراسة من حيث المنهج، والملاحظ أنها أكدت على:

- أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وأهمية تفعيلها وأنه توجه عالمي.
- أكدت على ضرورة وضع سياسات تدعم الشراكة، وإيجاد آليات للعمل الإداري المشترك من اتصال وتنسيق وإدارة وحقوق ملكية وحوافز، وفق لوائح تؤسس لعلاقات جاذبة للطرفين ورافعة للدخل لأن ذلك من أهم العوامل التي تزيد من معدل نقل المعرفة والتكنولوجيا.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في موضوع بحثها وهو الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، إلا أنها تختلف معها في بحث متطلبات تطوير هذه الشراكة، وتتميز عنها بتقديم مقترحات لتطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

رابعاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، ومن ثم الإجابة عن أسئلتها، فإن الدراسة الحالية قامت على المنهج الوصفي، وقد عرّف العساف (٢٠١٢م) المنهج الوصفي بأنه: "استجواب جميع مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها" (ص١٧٩). وهذا المنهج يناسب الدراسة الحالية لكونه يهدف إلى تحديد أهم متطلبات الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص.

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية من مديري الجامعات ووكلائهم وعمداء الكليات ووكلائهم ورؤساء الأقسام، وعددهم (٢٦٩٦) فردا

(وزارة التعليم، ١٤٣٨هـ)، كما شمل مجتمع الدراسة جميع أعضاء مجالس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية وعددهم (٢٣٩) فردا، الغرف التجارية الصناعية، ١٤٣٨هـ)

عينة الدراسة:

اقتصر تطبيق الدراسة الميدانية – كما اتضح في حدود الدراسة - على مديري الجامعات ووكلائهم وعمداء الكليات ووكلائهم ورؤساء الأقسام في كل من جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، والبالغ عددهم (٣٢٠) فردا بما نسبته ١٢٪ من أفراد المجتمع الأصلي (وزارة التعليم، ١٤٣٨هـ)، ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول (١): عينة القيادات الجامعية في الجامعات الحكومية السعودية محل الدراسة

الجامعة	مدير الجامعة	وكيل الجامعة	عميد كلية	وكيل كلية	رئيس قسم	المجموع
جامعة الملك سعود	١	٤	١٩	٢٩	١٢١	١٧٤
جامعة الملك عبد العزيز	١	٣	١٥	٣٠	٥٩	١٠٨
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١	٣	٨	٢	٢٤	٣٨

كما تم التطبيق أيضاً على جميع أعضاء مجالس الغرف التجارية في كل من مدينة الرياض، وجدة، والدمام، وعددهم (٥٩) فردا بما نسبته ٢٥٪ من أفراد المجتمع.(الغرف التجارية الصناعية، ١٤٣٨هـ) ويبين الجدول التالي ذلك:

جدول (٢): عينة أعضاء مجالس الغرف التجارية في المملكة العربية السعودية محل الدراسة

أعضاء مجالس الغرف التجارية	بالرياض	بجدة	بالدمام	المجموع
الذكور	٢٠	١٧	١٨	٥٥
الإناث	٠	٢	٢	٤

وقد قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة، وذلك في فترة استغرقت ستة أشهر بداية من العام الدراسي ١٤٣٨هـ. وقد عاد للباحث مما وزعه (٢١٣) أداة من عينة الدراسة (٣٧٩) ؛ أي بنسبة (٢٠، ٦٥%) يمثلون أفرد الدراسة.

أداة الدراسة وإجراءات تطبيقها:

اعتمدت هذه الدراسة الوصفية المسحية على الاستبانة لتحقيق أهدافها الميدانية، وذلك لتناسب هذه الأداة مع طبيعة الدراسة من حيث أهدافها ومنهجها ومجتمعها. وقد مرت أداة الدراسة – بعد تحديد هدفها كما سبق - بخطوات عديدة تمثلت في الآتي:

١) بناء الأداة:

اعتمدت الدراسة في بناء الأداة على الأدبيات التربوية ذات الارتباط بموضوع الدراسة، والاستفادة من أدوات البحث المشابهة، مع الاستفادة من التوجيهات والمقابلات الشخصية مع المختصين.

٢) صدق الأداة:

يشير الصدق إلى قياس مدى صلاحية أدوات الدراسة - المستخدمة لتشخيص ظاهرة ما، أو المستخدمة في جمع البيانات اللازمة لمعالجة موضوعها - لقياس ما وضعت لقياسه، أو بتعبير آخر مدى إمكانها تحقيق الهدف الذي صممت من أجله. وقد استخدم الباحث نوعين من الصدق، هما:

أ) صدق المحكمين:

للتحقق من الصدق الظاهري للأداة، تم عرضها على عدد من المحكمين، وذلك بتعديل الفقرات أو حذف غير المناسب منها أو إضافة ما يرونه مناسباً من فقرات، بالإضافة إلى النظر في تدرج الأداة، وغير ذلك مما يراه المحكمون مناسباً.

ب)صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق المحتوى أو ما يعرف بصدق الاتساق الداخلي Internal Consistency من خلال حساب معاملات ارتباط درجات كل فقرة بإجمالي المحور التي تنتمي له، وكذلك معاملات ارتباط درجات كل محور بالدرجة الكلية للأداة التي تنتمي إليها المحاور، وتبين أن قيم ارتباط العبارات دالة إحصائياً مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

٣) ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة، اعتمد الباحث طريقة معادلة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتحقق من الاتساق الداخلي، واتضح أن درجة معامل ثبات محاور الأداة كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (٠,٦٦٢) وذلك لمحاور الأداة الخمسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمّ تحليل استجابات عينة الدراسة على أداة وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- معامل ثبات ألفا كرونباخ لحساب ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية لتحديد استجابات أفراد الدراسة تجاه المحاور الأداة.
- المتوسطات الحسابية لحساب قيم العبارات ليتم تحديد متوسط الإجابة عن كل عبارة من عبارات أداة الدراسة ولمعرفة المتوسط الحسابي العام لكل محور.
- الانحراف المعياري لدراسة درجات التشتت في آراء أفراد الدراسة.
- الإرباعيات، وهي أسلوب يُستخدم لتقسيم التوزيع التكراري إلى أربعة أرباع أو أقسام متساوية لتحديد أعلى وأقل التكرارات بعد ترتيبها تنازلياً.

خامساً: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والذي نص على: "ما متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر عينة أفراد الدراسة؟"

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر أفراد الدراسة بصورة مجملة

درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول: الاستقلالية	18	4.43	0.441
المحور الثاني: التدفق غير الخطي للمعرفة	23	4.48	0.446
المحور الثالث: التأهيل لسوق العمل	8	4.43	0.483
المحور الرابع: التعليم الإلكتروني	9	4.38	0.462
المحور الخامس: التنافسية	9	4.48	0.487
الإجمالي	67	4.45	0.418

يتضح من الجدول السابق أن كلاً من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – يرون أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على محاور الدراسة الخمسة ككل (٤,٤٥). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤١٨)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص.

كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تراوحت من (٤,٣٨) إلى (٤,٤٨)، الأمر الذي يعني أن درجة أهمية "متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في " كبيرة جداً.

أما أكثر المحاور التي رأى أفراد الدراسة أهميتها بدرجة كبيرة جداً، والواقعة في الإرباعي الأعلى؛ فكان المحور الثاني: "التدفق غير الخطي للمعرفة" حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٤٨). أما المحور الرابع "التعليم الإلكتروني"؛ فقد كان أقل الأبعاد التي رأى أفراد العينة أهميتها بدرجة كبيرة جداً أيضاً، وذلك حيث جاء في مستوى أقل وبمتوسط حسابي مقداره (٤,٣٨). هذا ويمكن تفسير حصول كل هذه المتطلبات على أهمية كبيرة جداً في ضوء اقتناع أفراد الدراسة - وفي ضوء ما توصل إليه الإطار النظري للدراسة - بأهمية الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الجامعات بمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع السعودي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك بإيجاد البيئة التمكينية التي تربط إنتاج المعرفة في الجامعات بعملية تحويلها إلى سلعة أو خدمة مفيدة للمجتمع، ومن ثم تحقيق الفائدة المتبادلة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص وللمجتمع بكامله.

وفيما يلي تفصيل أهم متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص، وذلك من وجهة نظر أفراد الدراسة على كل محور على حدة:

١) النتائج الخاصة بدرجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب المحور(١) "الاستقلالية":

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الدالة على درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور "الاستقلالية" من وجهة نظر أفراد الدراسة ومرتبة تنازلياً

رقم العبارة	عبارات المحور الأول: الاستقلالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٨	مشاركة رجال الأعمال في المجالس التعليمية بالجامعات للإسهام في صنع القرارات التعليمية التي تحقق احتياجاتهم.	4.58	.621
٨	مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالأعمال التطوعية لخدمة المجتمع.	4.55	.639
٧	إعادة النظر في النصوص القانونية من نظام الجامعات لتمكين الحرية الأكاديمية فيها.	4.54	.648
١	أن تراعي الجامعات النزاهة الأكاديمية داخل كافة وحداتها الإدارية.	4.51	.737
١٢	استقلال الجامعات في رسم سياستها الإدارية والمالية والأكاديمية عن الجهات الحكومية الأخرى.	4.50	.691
٣	ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات في نطاق القوانين المنظمة لذلك.	4.46	.640
١٣	تمتع كل جامعة بشخصية مستقلة عن غيرها من الجامعات تتناسب وبيئتها المحلية.	4.45	.675
٢	إنشاء الجامعات هيئات مهنية لأعضاء هيئة التدريس.	4.44	.623
١٥	دعم الجامعات حق الطلاب في اختيار التخصصات التي تناسب قدراتهم.	4.43	.727
١٦	تحول الجامعات إلى جامعات متخصصة تمشيا مع متطلبات اقتصاد المعرفة.	4.43	.666
٥	تشجيع الجامعات على انتفاع القطاع الخاص بالمرافق الجامعية.	4.40	.743
١١	تفويض الإدارة العليا بالجامعات السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة.	4.40	.663
٦	اعتماد نظام الانتخاب لاختيار المرشحين للقيادات في الجامعات.	4.39	.617
١٤	منح الجامعات قدرٍ كافٍ من الصلاحيات لتكيف أدواتها المعرفية وفقاً لاحتياجات منسوبيها.	4.38	.659

رقم العبارة	عبارات المحور الأول: الاستقلالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٠	أن تمنح الجامعات الحرية الأكاديمية لمنسوبيها في إطار قانوني منظم.	4.34	.873
٤	تحديد الجامعات أهدافها بما يتناسب مع بيئتها العلمية.	4.33	.648
١٧	إشراك أعضاء ممثلين عن الجامعات في مجالس الإدارة الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص.	4.31	.707
٩	منح الجامعات الحرية في إنشاء مراكز لريادة الأعمال.	4.25	.653
	الإجمالي	4.43	.441

تضح مما سبق أن كلاً من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – يرون أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور الاستقلالية بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على هذا البعد ككل (٤,٤٣). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤٤١)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة حسب بعد "الاستقلالية".

كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور تراوح من (٤,٢٥) إلى (٤,٥٨)، الأمر الذي يعني أن جميع عبارات هذا المحور جاءت في مستوى الأهمية بدرجة كبيرة جداً. أما أكثر العبارات - الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت بالترتيب: العبارة(١٨)، والعبارة(٨)، والعبارة(٧) والعبارة (١)، والعبارة (١٢).

أما أقل العبارات - الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً أيضاً، فكانت بالترتيب:

العبارة (٩)، العبارة (١٧)، العبارة (٤)، العبارة (١٠)، وإذا كانت العبارات جميعها مهمة بدرجة كبيرة جداً، فإنه يمكن تفسير ذلك في ضوء ما توصلت إليه دراسة هالة صالح (٢٠٠٦م) من أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج تتطلب تمتع الجامعات بالاستقلالية مع تفعيل دور السلطات المحلية ليتحقق الكثير من الفعالية في نتائج هذه الشراكات،

النتائج الخاصة بدرجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور(٢) "التدفق غير الخطي للمعرفة":

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الدالة على درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب المحور(٢) "التدفق غير الخطي للمعرفة" من وجهة نظر أفراد الدراسة ومرتبة تنازلياً

رقم العبارة	عبارات المحور الثاني: التدفق غير الخطي للمعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤	تكوين التنظيمات الطلابية الجامعية التي تتيح لهم بناء قدراتهم العلمية وشخصياتهم كأفراد فاعلين في الجامعة والمجتمع.	4.65	.608
١٢	فتح قنوات اتصال لمراكز البحوث في الجامعات مع مشروعات التقنية في القطاع الخاص.	4.64	.594
١٨	إنشاء الجامعات معامل مركزية ذات تقنية عالية لخدمة الباحثين من ذوي التخصصات المتداخلة بالكليات والمعاهد العلمية المختلفة.	4.61	.601
١٧	تسويق الجامعات مخرجاتها العلمية والتقنية إلى المجتمع الخارجي.	4.60	.626
٢٠	تعاون الجامعات مع القطاع الخاص في إيجاد قاعدة معلومات مشتركة تهم الطرفين.	4.60	.670
٧	تبادل المعرفة والخبرات بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.	4.54	.618
١١	توفير الجامعات المناخ المناسب للإبداع لمنسوبيها.	4.52	.619
١٣	أن تساعد المقررات الدراسية في الجامعات على بناء مهارات أساسية لدى الطلاب مثل: مهارة البحث العلمي، والتعلم الذاتي.	4.52	.603
٢١	إسهام مراكز البحث العلمي في الجامعات في إنتاج معارف يمكن استثمارها اقتصادياً.	4.50	.619
٢	توفر بيئة تنظيمية ذات بنية تعاونية داعمة لإدارة المعرفة ومشاركتها داخل الجامعات وخارجها.	4.49	.705
٥	إقامة الجامعات اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لدعم معامل البحوث فيها.	4.49	.684
٢٢	ترخيص الجامعات براءات الاختراع الخاصة بها لمؤسسات القطاع الخاص وفق اتفاقات مشتركة.	4.48	.611
٣	إنشاء الجامعات فرق عمل من اختصاصي المعلومات، لبناء	4.46	.662

رقم العبارة	عبارات المحور الثاني: التدفق غير الخطي للمعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الشبكات ومخازن المعرفة لتفعيل المشاركة في المعرفة.		
٦	تخطيط الجامعات لتوطين التقنية.	4.46	.690
١٤	قدرة الجامعات على التحول إلى حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة الصغيرة والمتوسطة مثل: صناعة البرمجيات، وخدمات تقنية المعلومات.	4.45	.703
١٠	وضع أدلة تبين الأساليب والطرق المناسبة لتحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة أو رسمية في الجامعات.	4.43	.759
١٦	تدريب الجامعات طلابها على التعامل مع المكتبات الرقمية المختلفة.	4.43	.637
١٩	وضع مراكز البحوث في الجامعات خططها للبحث العلمي بالتنسيق مع الشركات المتخصصة في القطاع الخاص وفقاً لخطط التنمية.	4.40	.670
٢٣	أن تكون الجامعات قادرة على إنشاء حاضنات للتقنية.	4.40	.655
١٥	أن تتوفر للجامعات مواقع فعالة على الشبكات الاجتماعية لتشجيع نقل المعرفة.	4.39	.683
١	بناء ثقافة تنظيمية للجامعات محفزة على تبادل المعرفة.	4.38	.695
٩	رسم سياسة واضحة ومعلنة وملزمة للموظفين تنظم أنشطة مشاركة المعرفة في الجامعات.	4.38	.759
٨	تنفيذ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات أبحاثاً تطبيقية في مؤسسات القطاع الخاص	4.32	.654
	الإجمالي	4.48	.446

اتضح مما سبق أن كلاً من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – يرون أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة حسب المحور(٢): "التدفق غير الخطي للمعرفة" بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور ككل (٤,٤٨). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤٤٦)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة حسب محور "التدفق غير الخطي للمعرفة".

كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور تراوح من (٤,٣٢) إلى (٤,٦٥)، الأمر الذي يعني أن جميع عبارات هذا المحور جاءت في مستوى الأهمية بدرجة كبيرة

جداً. أما أكثر العبارات - الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت بالترتيب:

- العبارة (٤)، والعبارة (١٢)، والعبارة (١٨)، والعبارة (١٧)، والعبارة (٢٠).

أما أقل العبارات - الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة –أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت بالترتيب:

- العبارة (٨)، والعبارة (٩)، والعبارة(١)، والعبارة(١٥)، والعبارة(٢٣)، والعبارة(١٩).

وإذا كانت العبارات جميعها مهمة بدرجة كبيرة جداً، فإنه يمكن تفسير ذلك في ضوء ما عرضه الإطار النظري للدراسة من أهمية تحقيق الشراكة وتطويرها من خلال مواكبة التدفق غير الخطي للمعرفة، وذلك عن طريق: إنشاء وحدات التحول التكنولوجي للإسراع بالنتائج البحثية وتحويلها إلى منتجات صناعية، والدمج بين الدراسة الأكاديمية والعمل لتوفير خبرة تعليمية تعطي معنى أعمق للدراسة واتجاهات أكثر نحو النمو المهني، وإشراك مؤسسات الأعمال والإنتاج مع الحكومة في عملية الإنفاق على البحث العلمي وتنفيذه وإجرائه، وتطوير مهارات طلاب الجامعة لتتناسب مع متطلبات المهن العالية المهارة، وتطوير برامج الجامعة الأكاديمية المرتبطة بالعلوم والتقنية.

النتائج الخاصة بدرجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب المحور(٦) "التأهيل لسوق العمل":

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الدالة على درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور(٣) "التأهيل لسوق العمل" من وجهة نظر أفراد الدراسة ومرتبة تنازلياً

رقم العبارة	عبارات المحور الثالث: التأهيل لسوق العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	متابعة الجامعات الخريجين في سوق العمل.	4.59	.699
٥	توقيع الجامعات لاتفاقيات مع مؤسسات القطاع الخاص لتدريب طلابها.	4.53	.663
٦	إشراك خبراء القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات المتخصصين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للأفراد الباحثين عن العمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	4.50	.656
٢	تنفيذ الجامعات برامج التعلم المستمر لتساهم في تجديد مهارات العاملين في القطاع الخاص.	4.46	.662
١	موائمة الجامعات بين مخرجاتها وحاجات التنمية المجتمعية الحالية والمستقبلية.	4.42	.637

رقم العبارة	عبارات المحور الثالث: التأهيل لسوق العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣	تنفيذ الجامعات برامج الدراسات العليا المهنية تلبية للطلب على العاملين أصحاب المهارات العالية.	4.37	.650
٧	اعتماد الجامعات أساليب تقويم تؤكد على اكتساب الطلاب للمهارات التي تتوافق ومتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.	4.31	.699
٤	تنفيذ الجامعات برامج التعليم عن بعد لضمان بلوغ خدماتها التعليمية للجميع بغض النظر عن البعد الجغرافي.	4.25	.720
	الإجمالي	4.43	.483

اتضح مما سبق أن كلاً من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – يرون أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور التأهيل لسوق العمل بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على هذا البعد ككل (٤,٤٣). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤٨٣)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة حسب محور "التأهيل لسوق العمل".

كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور تراوح من (٤,٢٥) إلى (٤,٥٩)، الأمر الذي يعني أن جميع عبارات هذا المحور جاءت في مستوى الأهمية بدرجة كبيرة جداً. أما أكثر العبارات - الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت بالترتيب: العبارة (٨)، والعبارة (٥)

أما أقل العبارات - الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت: العبارة (٤)، والعبارة (٧)

وإذا كانت العبارات جميعها مهمة بدرجة كبيرة جداً، فإنه يمكن تفسير ذلك في ضوء ما تفرضه تحديات اقتصاد المعرفة المعاصرة على العلاقة المتبادلة بين الجامعة وسوق العمل.
٤)النتائج الخاصة بمتطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور(٤) "التعليم الإلكتروني":

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الدالة على درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور "التعليم الإلكتروني" من وجهة نظر أفراد الدراسة ومرتبة تنازلياً

رقم العبارة	عبارات المحور الرابع: التعليم الإلكتروني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٩	عمل الجامعات ومراكز البحوث فيها على إنشاء مدارس إلكترونية نموذجية بالشراكة مع القطاع الخاص.	4.61	.647
٧	توفير المتطلبات البشرية للتعليم الإلكتروني في الجامعات.	4.47	.641
١	توفير الإمكانات المادية والمالية لتحقيق أهداف التعليم الإلكتروني في جميع مرافق الجامعة دون استثناء.	4.41	.764
٦	تدريب الجامعات أعضاء هيئة التدريس فيها على استخدام التعلم الإلكتروني في التعليم.	4.39	.632
٥	اتخاذ الجامعات إجراءات من اجل الاستفادة من ميزات التعليم الإلكتروني، من خلال رؤية شاملة له.	4.35	.701
٤	تقديم الجامعات وصف لأهمية تطبيق التعليم الإلكتروني واستمراريته.	4.31	.598
٨	بناء الجامعات لمناهج إلكترونية تفاعلية جذابة.	4.30	.631
٢	سعي الجامعات لتغيير سلوك منسوبيها بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة اقتصاد المعرفة.	4.28	.709
٣	وضع الجامعات ضوابط من أجل تحويل أساليبها وأنظمتها إلى بيئات إلكترونية.	4.28	.587
	الإجمالي	4.38	.462

اتضح مما سبق أن كلاً من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – يرون أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة حسب محور التعليم الإلكتروني بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور ككل (٤,٣٨). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤٦٢)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء اقتصاد المعرفة حسب محور "التعليم الإلكتروني".

كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور تراوح من (٤,٢٨) إلى (٤,٦١)، الأمر الذي يعني أن جميع عبارات هذا المحور جاءت في مستوى الأهمية بدرجة كبيرة جداً. أما أكثر العبارات - الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور – والتي رأى كل من

القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت: العبارة (٩)، والعبارة (٧).

٤) أما أقل العبارات - الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة –أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت: العبارة (٣)، والعبارة (٢). وإذا كانت العبارات جميعها مهمة بدرجة كبيرة جداً، فإنه يمكن تفسير ذلك في ضوء ما أحدثته التكنولوجيا المعاصرة من تغييرات شملت – تقريباً – كل جوانب حياة البشر، كما يبدوا ذلك جلياً في أسلوب المعيشة وطريقتها، وكذلك في التعليم والتعلم، وغير ذلك من كافة أمور الحياة. فالتكنولوجيا – اليوم – أضحت قضية رئيسة ومهارة أساسية للحصول على المعرفة وتطبيق الأنشطة المبنية عليها (Bates، 2015). فإذا أضيف إلى ما سبق المبررات العديدة التي تفرض على الجامعة التحول من بيئة التعلم التقليدية إلى بيئة التعلم الإلكترونية؛ لاتضح جلياً سبب الأهمية الكبيرة جداً التي أولاها أفراد الدراسة لهذا البعد

٥) النتائج الخاصة بمتطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور(٥) "الميزة التنافسية":

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الدالة على درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور(٥) " التنافسية" من وجهة نظر أفراد الدراسة ومرتبة تنازلياً

رقم العبارة	عبارات المحور الخامس: التنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٩	مشاركة جميع موظفي الجامعات في برامج التميز ضمن معايير محددة وإلزامية.	4.74	.647
١	أن تعتبر الجامعات الطالب محور العملية الأكاديمية في عملية تنمية كفاءات العاملين بهدف مساعدة الطالب على التميز وزيادة معدلات توظيفه بعد التخرج.	4.58	.614
٢	موازنة الجامعات في جهودها نحو تحسين الجودة بالنسبة للمستويات الثلاثة (الطالب، والموظف، والجامعة) لتحقيق الميزة التنافسية.	4.46	.662
٧	أن تعتمد وزارة التعليم نظم مكافأة فعالة تساعد على تحقيق التميز المؤسسي للجامعات.	4.46	.743
٦	تبني الجامعات ثقافة تقدر التميز بإيجاد نظم مكافآت عادلة، لتشجيع الإبداع في (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع).	4.44	.638
٤	سعى الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها يظهر في رسالة الجامعة وأهدافها.	4.43	.638
٥	إجراء الجامعات تحسينات في العمليات الخاصة بها بما يضمن سلامة مخرجاتها.	4.43	.645

رقم العبارة	عبارات المحور الخامس: التنافسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	عمل الجامعات على تقويم استراتيجية التميز لديها من خلال إجراء المسح الشامل للخريجين تشمل (مجالات فرص العمل، والمهارات، وتقويم الجامعة، وتقويم جهات العمل).	4.42	.740
٣	تقديم الجمعات للخدمات ذات الخصائص المميزة لتحقيق الميزة التنافسية.	4.36	.634

اتضح مما سبق أن كلاً من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – يرون أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور التنافسية بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور ككل (٤,٤٨). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤٨٧)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب محور "التنافسية".

كما يبين الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات هذا المحور تراوح من (٤,٣٦) إلى (٤,٧٤)، الأمر الذي يعني أن جميع عبارات هذا المحور جاءت في مستوى الأهمية بدرجة كبيرة جداً. أما أكثر العبارات - الواقعة في الإرباعي الأعلى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً، فكانت: العبارة (٩)، والعبارة (١).

- أما أقل العبارات - الواقعة في الإرباعي الأدنى من هذا المحور – والتي رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية – محل الدراسة – أهميتها بدرجة كبيرة جداً فكانت: العبارة (٣)، والعبارة (٨) وإذا كانت العبارات جميعها مهمة بدرجة كبيرة جداً، فإنه يمكن تفسير ذلك في ضوء ما أكدت عليه الفلسفات الحديثة والتوجهات المعاصرة من ضرورة إعادة تشكيل الجامعة - خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والتغيرات السريعة في طبيعة المهن وبنيتها ومتطلباتها - بدءاً من التمركز على الطالب كمحور أساسي في عمليتي التعلم والتنافس؛ كذلك فإن من الأهمية بمكان تركيز الجامعة على جودة الأداء وتميزه، وزيادة قدرتها على التنافسية، وتحقيق ذلك يتطلب - بالتأكيد – تكاتف جهود كل أعضاء مجتمع التعلم داخل الجامعة وخارجها وتوظيف قدراتهم المعرفية واتجاهاتهم الإيجابية ومهاراتهم الإبداعية وشبكات الاتصال الإلكترونية في إقامة علاقات شراكة متميزة توفر بدائل تمويل مساعدة للدعم الحكومي إسهاماً في التميز المؤسسي والتطور المجتمعي (الربيعي، ٢٠٠٨م). وفي ضوء ذلك، رأى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية أهمية كافة متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص حسب بعد الميزة التنافسية بدرجة كبيرة جداً.

سادساً: ملخص أهم نتائج الدراسة وتوصياتها

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يرى كل من القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية وأعضاء مجالس الغرف التجارية الصناعية – محل الدراسة – أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص بدرجة "كبيرة جداً" بصورة مجملة، وذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد الدراسة على الاستبانة ككل (٤,٤٥). أما الانحراف المعياري فكان (٠,٤١٨)، مما يعني توافق أو عدم تباين استجابات أفراد الدراسة حول درجة أهمية متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص.
- تراوح المتوسط الحسابي لجميع محاور الاستبانة من (٤,٣٨) إلى (٤,٤٨)، الأمر الذي يعني أن درجة أهمية "متطلبات تطبيق الشراكة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص " كبيرة جداً.
- اتضح أن أكثر محاور الاستبانة والتي رأى أفراد الدراسة أهميتها بدرجة كبيرة جداً، كان المحور الثاني: "التدفق غير الخطي للمعرفة" حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٤٨). أما المحور الرابع "التعليم الإلكتروني"؛ فقد كان أقل الأبعاد التي رأى أفراد العينة أهميتها بدرجة كبيرة جداً أيضاً، ولكن جاء في مستوى أقل وبمتوسط حسابي مقداره (٤,٣٨).

مقترحات لمواجهة تحديات تطبيق متطلبات الشراكة بين الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والقطاع الخاص:

وهنا بعض المقترحات والتوصيات لمواجهة تلك التحديات:

١. لما كانت الفجوة في نقل المعرفة معترفاً بها والحاجة إلى الشراكة موجودة، والفائدة مثبتة اقتصادياً وعلمياً، كان المطلوب تهيئة الظروف للشراكة، بالبدء بنشر ثقافة الشراكة المؤسساتية والفردية، والوعي بأهميتها بهدف بيان الفرص الاستثمارية المتاحة للتشارك عند كل طرف وخلق بيئة تنافسية.
٢. بناءً على الواقع الحالي يمكن لقيادات الأطراف الثلاثة (الجامعة والقطاع الخاص والحكومة) أن تعلن عن سياسات واضحة لتعزيز الشراكة فيما بينها، من خلال إصدار أنظمة وأدلة مرنة، واستحداث الهياكل الإدارية والتنظيمية المؤهلة والمدربة التي سترعى عملية الشراكة وتقودها.
٣. يمكن للأطراف الثلاثة، وخاصة الحكومة كموجه للشراكة أن تحول سياستها المعلنة عن أهمية الشراكة إلى خطط وبرامج تنفيذية محددة، مثل إجراء الدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى، يتبعها تخصيص ميزانية تشجيعية لاتفاقيات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ومنح الجوائز لبراءات الاختراع والبحوث التطبيقية، واستحداث الكراسي العلمية، وتشريع الإعارة والإجازة لإجراء البحوث التطبيقية للكفاءات المؤهلة لذلك، وتشجيع الممارسين المؤهلين للمشاركة في العمل الأكاديمي، بهدف بناء نموذج تدفق معرفي غير خطي، فهذه الأدوات جميعها أثبتت جدواها في الدول المتقدمة.
٤. أن تقام اتفاقيات شراكة بين الجامعات والقطاع الخاص برعاية ودعم حكومي- من دون دعم المالي- تتميز بالشفافية والموضوعية ويتم تقويمها بشكل دوري.

٥. قيام النظام التربوي بغرس مفهوم " التعليم مسئولية الجميع " وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملي يتم في شكل إلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية.
٦. تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

١. متطلبات الشراكة بين الجامعات وأولياء الأمور وإجراءات تحقيقها.
٢. معوقات الشراكة بين الجامعات وبعض المؤسسات الأهلية بالمجتمع وآليات التغلب عليها.
٣. تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإعلامية.
٤. واقع الشراكة بين الجامعات وبعض المؤسسات الأهلية في ضوء بعض المتغيرات.

المراجع

المراجع العربية:

الأحمد، هند محمد.(محرم ١٤٣٧هـ). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.(٤).٤٣٠-٤٧٨.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي. (٢٠٠٣). تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣، القاهر.

بكري، سعد علي الحاج وآخرون. (٢٠١٧م) بعنوان: " تفعيل الابتكار بطرفيه التقني والاجتماعي في الجامعات نحو

بكري، سعد علي الحاج. (٢٠٠٥م).بعنوان: " إطار عمل للشركة بين الجامعات والقطاع الخاص في بناء مجتمع المعرفة". مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير.جامعة الملك سعود. الرياض.١٠٩-١٢١.

البنك الدولي. (٢٠٠٣م). بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي. القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط.

الثنيان، سلطان ثنيان. (١٤٢٩هـ) الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية: تصور مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة الملك سعود. الرياض.

درادكة، أمجد ومعايعة، عادل.(٢٠١٤م). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي. ٧. (١٥). ٩٧-١٢٣.

الربيعي، سعيد بن حمد (٢٠٠٨م). التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

زاهر، ضياء الدين.(١٩٩٨م-أكتوبر). آفاق التعليم العالي في الوطن العربي. بحث مقدم إلى ندوة اجتماع مسئولي التعليم العالي في البلاد العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس.١٢-١٤ أكتوبر ١٩٩٨م.

السيد، منى حسن. (٢٠١٧م) بعنوان: " تعزيز دور الجامعات في زيادة تنافسيه قطاع الصناعة في ضوء رؤية٢٠٣٠بالمملكة_جامعة الملك عبد الله _ كنموذج". منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي "الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. 18-17 Oct، 4252017.-٤٤١.

الشراكة في تحقيق الرؤية ٢٠٣٠".منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي "الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. 18-17 Oct ، 2017. ٦٣-٨٢.

صالح، هالة محمد السيد.(٢٠٠٦م). دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة والمجتمع في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية. كلية التربية. جامعة بنها.

عابدين، محمد، ويوسف، أحمد. (٢٠١١). تقديرات مديري مدارس محافظة رام الله والبيرة واقعَ مشاركةِ مؤسّسات المجتمع المحليّ والمشاركة المأمولَ فيها في الإدارة المدرسيّة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مج ٢٥، ع ٤.

العساف، صالح بن حمد.(١٤٠٩هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

عليان، ربحي مصطفى.(٢٠٠٨م). إدارة المعرفة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

غنيمة، محمد متولي. (٢٠٠٢). تمويل التعليم و البحث العلمي العربي المعاصر، أساليب جديدة، ط٢، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

القرشي، محسن بن عليان. (٢٠١١). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

المراجع الأجنبية:

Accountability: An Analysis of the Changing Relationship at: http://opentextbc.ca/teachinginadigitalage. . (London: Oaktree pree). 41. (4).

Bates ،A.W. (2015). Teaching in a Digital Age. Available on 14/10/2017

Between Government and Universities ،Issues in Higher Carlos T.(1996). "A New vision of Higher Education"، Higher commercialization of university technologies. Journal of

Davies ،S & Guppy ،N. (1997-Nov) Globalization Educational Reforms Development – University Enterprise Partnerships in Action. Development in Europe: "Learning Companies" and Education Policy. 8. (4). Education policy. 9. (1). Education. London: Elsevier Science. Engineering and Technology Management (21).115-142. Entrepreneurial universities in Innovation and Economic in Anglo American Democracies ،Comparative Education Review.

Kennedy ،Robert ، et al: Public private Partnerships and Information and Communication Technologies in education risks and rewards ، final report prepared for Industry Canada's School Net ، Canada ،11oct. Makuwira ،Jonathan(2004):"Non-Governmental organizations (NGOs)and participatory Development in Basic Education in Malawi"current Issues in comparative Education ،vol. 6 ،No.2 ،May.

Makuwira ،Jonathan(2004):"Non-Governmental organizations (NGOs)and participatory Development in Basic Education in Malawi"current Issues in comparative Education ،vol. 6 ،No.2 ،May p114

Michio ،N. (1995). "The University in the 21st Century"، Higher Min ،F. (1993). Peoples Republic of China: Autonomy and Mitra ،J.&Fornica ، P.(1997). Innovate Players in Economic

Reid ،Norman J(2000):community participation – how people power brings sustainable benefits to community. USD Arural Development office of community development ، USA ،June.

Reid ،Norman J(2000):community participation – how people power brings sustainable benefits to community. USD Arural Development office of community development ، USA ،June. P2

Sigel & al.(2004). " Toward a model of the effective transfer of scientific

United Nations Development Programme (UMDP)(2005): UNDP Guide Book on Participation ،New York ، available at: http://www.undp.org/csopp/paguide1.htm. - www.abahe.co.uk.